الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في تاريخ النظم القانونية

مقدمة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك

الدرس الأول:

الأهداف التعليمية للدرس:

يستهدف الدرس من خلال هذه المادة التعليمية تحقيق الغايات التالية:

- أن يتعرف الطالب على أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية.
- يتعرف الطالب إن النظم القانونية السابقة تشكل المصدر التاريخي غير المباشر للقواعد القانونية الحالية .
- يتمكن من معرفة أن القوانين الحالية ماهي إلا تطور للقوانين القديمة، ولابد من الرجوع إلى القوانين القديمة لمعرفة وفهم القوانين الجديدة.

تمهيد:

يعتبر التاريخ بالنسبة للبشرية المرآة التي تعكس حضارتها في مختلف ميادين الحياة الأخلاقية، والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية ، ويوثق التاريخ تلك النظم التي سار على

نهجها الانسان والمجتمع في عصر من العصور، وتعتبر دراسة تاريخ النظم القانونية من أهم الدراسات الهامة والأساسية التي لا يستغني عنها الباحث في تخصص العلوم القانونية ، فبفضل هذه النظم القانونية يمكن معرفة التطور التاريخي لبحث الدول والحضارات المتعاقبة في إيجاد قواعد تنظم علاقاتها وتضبط السلوكات الإنسانية فيها .

ومن المعلوم أنه نشأت القوانين وتطورت بتطور المجتمعات فالقوانين الحالية ماهي إلا تطور للقوانين القديمة، ولابد من الرجوع إلى القوانين القديمة لمعرفة وفهم القوانين الجديدة، والمشرع يحتاج لد راسة النظم لفهم نشأة القوانين وتطورها لأن القانون يتكون من اجزاء ثابتة وأخرى متغيرة بتغير العصور والمجتمعات.

في هذا المجال يمكن الإشارة إلى ما قاله الفقيه سافيني: القانون لم يكن وليد رأي واحد أو يوم واحد بل أنه وليد التاريخ وتداول الأيام والعصور، وهو بهذا يخضع لمبدأ التطور المستمر ويتكيف مع المجتمع الذي تتغير أفكاره وعاداته ونظمه مع الزمان، وعلى هذا فان الد راسة القانونية لا تقتصر على د ا رسة القانون في حاضره فحسب بل تمتد إلى ماضيه ومستقبله.

القانون يمتاز بالتطور ، وتفاعل القانون مع المحيط الذي يعيش فيه الانسان امر معلوم، وعليه فإنه من بين التخصصات العلمية التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة القوانين هو علم تاريخ القانون، الذي يهتم بدراسة القانون عبر العصور المختلفة .

تبرز أهمية د راسة مقياس تاريخ النظم بالنسبة لدارسي القانون والمهتمين والباحثين، من حيث أن القانون كغيره من العلوم يحتاج الى البحث في اصوله لدراسة ماضيه و تاريخه ونشأته، ولا يخفى على أحد ما توليه الحكومات و دول العالم من أهمية لد راسة تا ريخ كل العلوم بما فيها القانون.

وتعتبر هذه الدروس في مقياس تاريخ النظم القانونية موجهة الى طلبة السنة الأولى ليسانس حقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية قصد بناء ثقافة عامة قانونية للطلبة لمعرفة تاريخ الحضارات السابقة ومن ثم استخلاص طرق سن التشريعات المختلفة.

ضرورة وأهمية دراسة مقرر تاريخ النظم القانونية :

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الفرد داخل الجماعة ويترتب عن مخالفتها الجزاء .

والإنسان كائن اجتماعي بطبيعته لا يستطيع أن توفير حاجياته إلا بالتعاون مع غيره ، فكان لا بد من وجود قوانين لتنظيم العلاقات .لذلك نشأت القوانين وتطورت بتطور المجتمعات فالقوانين الحالية هي تطور للقوانين القديمة، فلابد من الرجوع للقوانين القديمة لمعرفة القوانين الجديدة.

تتعرض مادة تاريخ النظم بالد راسة والتحليل إلى القاعدة القانونية التي عرفتها الحضارات البشرية، وعلاقاتها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تأثرها بهذه العوامل عبر مراحل تاريخية مختلفة وهذا مايكسبها أهمية كبيرة، وقد برزت هذه الأهمية في بداية القرن

العشرين، وذلك بانعقاد المؤتمر الدولي لسنة 1900، حيث أكد المجتمعون في هذا المؤتمرعلى أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية والتي تكمن فيما يلي:

1/ اعتبار النظم القانونية الوضعية الحالية ماهي إلا تهذيب للنظم السابقة، وتمكننا النظم القديمة من الوقوف على مختلف التطورات والتعديلات المختلفة التي مرت بها الشرائع القديمة حتى وصلت إلى حالتها الحاضرة ، وأن تفسير الوضع القانوني القائم لا يتأتى بغير الرجوع إلى ماضيه كما أن فهم قوانين المستقبل لا يمكن بغير الرجوع إلى أحكام القانون الوضعي الحالية.

فالكثير من المصطلحات القانونية الحالية هي ذات أصل تاريخي قد يرجع إلى المسلمين أو الرومان أو الإغريق وغيرهم، والأمثلة كثيرة في هذا المجال كفكرة الحق العيني والشخصي، أو الدفاع الشرعي، دعوى عدم نفاذ التصرفات، التقادم، الشورى....

2/ إن النظم القانونية للمجتمعات القديمة تشكل المصدر التاريخي غير المباشر للقواعد القانونية الحالية، فنجد مثلا قوانين الأحوال الشخصية الحالية في معظم دول العالم الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية، كما نجد أن معظم القواعد القانونية الحالية التي تنتمي إلى مجموعة القوانين الاوربية القديمة مصدرها الأساسي القانون الروماني والعادات الألمانية القديمة، وهذه القواعد موجودة في الكثير من دول العالم ومنها العالم العربي والإسلامي والجزائر، وبالتالي فان دراسة نظم الشريعة الإسلامية أو دراسة القانون الروماني ماهي إلا دراسة للمصدر الحقيقي غير المباشر لقواعدنا القانونية الحالية .

3/ تساعدنا النظم القديمة في الاطلاع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي نشأت فيها التشريعات والمؤتمرات التي أدت إلى تطويرها وانتشارها، فالنظم الإنسانية في مختلف الميادين تتأثر بعوامل داخلية وخارجية سواء عن طريق التبادل الحضاري السلمي، أو عن طريق الحروب، والدراسة التاريخية لكل هذا تسمح بالتعرف على مدى تأثر التشريعات الوطنية بالتشريعات الخارجية.

4/ يعد مقياس تاريخ النظم أداة لمعرفة كيفية تطور النظم القانونية وأسباب ذلك، مما يخلق لدى الطالب القد رة على تأصيل النظم القانونية وتصور مصيرها في المستقبل، فمثلا إذا عرفنا أن نظام الحسبة الإسلامي بني على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كان بإمكاننا فهم سبب زواله المرتبط بانهيار الدولة الإسلامية التي كانت سيدة العالم لقرون.

5/ الدراسة التاريخية للنظم القانونية وسيلة لبناء ثقافة في الحقل القانوني، حيث تساعد الطالب على الإلمام بمختلف تاريخ الحضارات واستخلاص مستواها من خلال شرائعها، على اعتبار القانون ظاهرة تؤثر وتتأثر بالعوامل التي تصيب المجتمع، فهذه الدراسة هي دخول لمخبر تجارب الماضي ، وفائدة ذلك تحديد الطريق الذي ننتهجه لتحسين القواعد والنظم القانونية وتطويرها بالمحاكاة مع تجارب الأمم السابقة .

يرى بعض الباحثين أن نشأة القانون وتطوره مر بأربعة مراحل هي :

المرحلة الأولى : مرحلة القوة والقهر الفردي حيث عاش الانسان الأول في أسر ثم مجموعات صغيرة منفصلة عن الجماعات الأخرى وحتى تدافع عن نفسها كانت القوة هي التي تنشئ الحق وتحميه وتقوم العلاقة بين هذه الجماعات على التبعية والخضوع لرئيس المجموعة الذي له السلطة المطلقة ، وله سلطة ان يوقع العقاب على المعتدي أو اسرته نوفي مرحلة لاحقة أصبحت العقوبة توافقية باتفاق أغلب الجماعة .

ومن صور العقاب القصاص أو تسليم الجاني لأهل المجني عليه ، او طرده من الجماعة لكن بتطور المجتمعات لجأ رؤساء الجماعات إلى الكهان ورجال الدين لحل المنازعات فازدادت قوتهم حكما وإلزاما وبذلك حلت العقوبة بالتحكيم محل الانتقام الفردي .

المرحلة الثانية : مرحلة التقاليد الدينية : عبد الإنسان القديم مختلف الظواهر الطبيعية وكان يخشى غضبها وكان الكاهن يتولى القيام بالشعائر الدينية وبالتالي أصبحت معظم الأحكام تنسب للآلهة مما أكسبها قوة الإلزام .

المرحلة الثالثة : مرحلة التقاليد العرفية : كانت التقاليد الدينية سائدة لفترات طويلة لكن بتطور المجتمعات حلت الأعراف محل التقاليد الدينية وبذلك نشأ الحكم الديمقراطي حكم الأغلبية فأصبحت الأحكام تصدر باسم الشعب.

المرحلة الرابعة : مرحلة تدوين القانون : دونت المجتمعات قوانينها بعد اكتشاف الكتابة فانتشرت وتطورت القوانين بسرعة .